الأنباء
الاحد 24 مايو 2015

باستحواذه على 98,5٪ من بنك "بيريوس ـ مصر" بـ 150 مليون دولار

«الأهلي» ثاني أكبر بنك كويتي في مصر

طلال بهبهاني

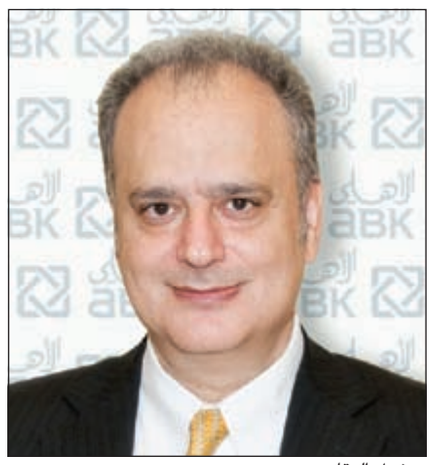
ميشيل العقاد

أعلن البنك الأهلي الكويتي أنه توصل بنجاح إلى إبرام اتفاقية نهائية مع بنك بيريوس ـ اليونان (Piraeus Bank) مشروطة بموافقة بنك الكويت المركزي والبنك المركزي المصري، للاستحواذ على 98,5٪ من أسهم بنك بيريوس ـ مصر، وتخضع هذه الاتفاقية للحصول على موافقات الجهات الرقابية اللازمة وكل من بنك الكويت المركزي والبنك المركزي المصري.

وقد جاء توقيع هذه الاتفاقية تتويجا لنجاح المفاوضات التي أجراها البنك الأهلي الكويتي مع بنك بيريوس لإتمام هذه الصفقة بنجاح، وبعد استكمال عملية الفحص النافية للجهالة التي وافق البنك المركزي المصري على إجرائها. وقد بلغ إجمالي هذه الصفقة حوالي 150 مليون دولار. وبعد الحصول على جميع الموافقات الرسمية اللازمة من الجهات الرقابية المعنية وخاصة بنك الكويت المركزي والبنك المركزي المصري، من المتوقع أن يتم استكمال باقي إجراءات الصفقة قبل نهاية عام 2015.

وباستحواذه على بنك بيريوس ـ مصر، فإن البنك الأهلي الكويتي يكون قد حقق بشكل عملي أحد أهم أهداف رؤيته في التوسع الإقليمي، وتم اختيار جمهورية مصر العربية لجاذبية الاقتصاد المصري الذي استفاد إلى حد كبير من الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى ديموغرافية البلد وعدد السكان الكبير، والذي يشكل الشباب نسبة كبيرة منه.

ومع زيادة نشاط الطبقة الوسطى، وبالإضافة لكون السوق المصري منظما رقابيا بشكل جيد ويعتبر سوقا واعدا، كما أن التوسع في مصر يوفر فرصا كبيرة للنمو وتنوعا لأعمال البنك الأهلي الكويتي.

من جهة أخرى، فإن شراء بنك بيريوس ـ مصر يمثل خطوة إستراتيجية مثالية لرؤية البنك الأهلي الكويتي الإستراتيجية من أوجه عديدة منها أن هذا البنك يعتبر نموذجا مصرفيا عالميا يركز على المنتجات والأعمال المصرفية للشركات، بالإضافة إلى تحقيق نمو واضح في الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة للأفراد، ووجود فعلي في السوق المصرفي لجمهورية مصر العربية من خلال 39 فرعا في مختلف مناطق الكثافة السكانية الرئيسية، وكذلك توافر نظام للبنية التحتية يتطور بسهولة ما يعزز بشكل إضافي من زيادة حصة البنك من السوق المصري، بالإضافة إلى معدل كفاية رأس المال الذي يصل إلى 14٪ وميزانية عالية السيولة، حيث تبلغ نسبة القروض إلى الودائع 56٪ كما في 31 مارس 2015.

وبعد إبرام هذه الصفقة، فإن البنك الأهلي الكويتي سوف يصبح ثاني أكبر مصرف كويتي يعمل في جمهورية مصر العربية، ودخوله هذا السوق سوف يوفر له فرصا كبيرة لدعم أواصر العلاقة الوطيدة والراسخة بين الدولتين الشقيقتين، ليس فقط على مستوى الحكومتين، بل أيضا على مستوى القطاع الخاص.

كما أن وجود أعداد كبيرة من الوافدين المصريين الذي يعملون في الكويت سوف يمكن البنك الأهلي الكويتي من تقديم خدمات من الطراز الأول لتحويل الأموال بشكل سريع ومأمون والمحافظة على قناة مستدامة لتنمية الأعمال والخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات في كل من الكويت ومصر.

كما ستكون جمهورية مصر العربية ثاني أكبر سوق أجنبي للبنك الأهلي الكويتي بعد سوق الإمارات العربية المتحدة، حيث يقدم الأهلي من خلال فرعيه في دبي وأبوظبي، خدمات مصرفية للأفراد والشركات سواء الكويتيون أو الإماراتيون بمنطقة الخليج العربي.

وفي تعقيب له بمناسبة نجاح إبرام هذه الصفقة، أكد رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي طلال محمد رضا بهبهاني على طموحات البنك الأهلي الكويتي باعتباره مصرفا كويتيا رائدا، يحرص على تطوير العلاقة الوطيدة والروابط التجارية والتكامل المالي بين الشقيقتين الكويت وجمهورية مصر العربية، حيث أفاد قائلا: «نحن سعداء في البنك الأهلي الكويتي بهذه الصفقة التي تشكل نقطة تحول للبنك الأهلي الكويتي، وفصلا جديدا في الإستراتيجية الدولية للبنك الأهلي الكويتي ما يوفر لنا موطئ قدم كبيرا ومهما في أحد أكبر الأسواق الناشئة والنامية بشكل سريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى وجودنا الحالي القوي في الكويت وفي دولة الإمارات العربية المتحدة».

وفي سياق متصل، عبر الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي ميشيل العقاد عن ثقته في إمكانية النمو الواعد للسوق المصري، حيث صرح قائلا: «إن استحواذ البنك الأهلي الكويتي على بنك بيريوس ـ مصر يشكل أحد أهم المعالم في إستراتيجية البنك الأهلي الكويتي لاستخدام ميزانيته القوية وموارده الرأسمالية في التوسع الدولي. وهذا الاستحواذ سوف يساعد على تنويع أعمالنا وخدماتنا المصرفية ويسمح لنا بالاستفادة من التوسع والاتصال الإقليمي المتزايد، ويوفر لنا فرصا لتطبيق خبراتنا الإدارية لمساعدة بنك بيريوس ـ مصر في تحقيق النمو والتطور الإضافي المنشود. وأود أن أعبر عن خالص شكري وتقديري لجميع الجهات والسلطات الرقابية في كلا الدولتين وكذلك الزملاء من الموظفين التنفيذيين ومساعديهم في كلا المصرفين لما بذلوه من جهود مخلصة وسلوك طيب ولما أبدوه من تعاون بناء ومثمر والعمل كفريق واحد مما أسهم في التوصل إلى إبرام هذه الاتفاقية».

وقد استعان البنك الأهلي الكويتي بخدمات كل من مصرف جي. بي. مورجان بصفته المستشار المالي التنفيذي لعملية الاستحواذ على بنك بيريوس ـ مصر، وكذلك إرنست ويونغ، مستشارا للصفقة والضريبة، وكذلك مكتب ذو الفقار وشركاه، كمستشارين قانونيين.

بهبهاني: الصفقة تشكل نقطة تحول وفصلاً جديداً في الإستراتيجية الدولية للبنك

العقاد: الاستحواذ يساعد على تنويع أعمالنا وخدماتنا المصرفية

«الأهلي الكويتي» سيقدم خدمات للوافدين المصريين بالكويت.. من الطراز الأول

الصفقة تحقق أهداف رؤية البنك في التوسع الإقليمي

«جي بي مورغان» المستشار المالي للصفقة الواعدة

18٪ العمليات الدولية من أصول «الأهلي»

تأسس البنك الأهلي الكويتي في عام 1967، وهو يعتبر مصرفا تجاريا رائدا في الكويت، ويتجاوز رأسماله بالقيمة السوقية الحالية 2 مليار دولار، كما يبلغ إجمالي الأصول 11,9 مليار دولار، وصافي محفظة القروض 8,3 مليارات دولار، كما تصل ودائع العملاء إلى 6,6 مليارات دولار كما في 31 ديسمبر 2014. وتبلغ حقوق المساهمين 1,9 مليار دولار مما يسمح للبنك بالمحافظة على مركز رأسمالي قوي، حيث يبلغ معدل رأسمال الشريحة الأولى 22,7٪، وهو معدل يفوق غالبية المعدلات في المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط. وبعد استكمال عملية الاستحواذ، فإنه من المتوقع أن تصل نسبة مساهمة العمليات الدولية للبنك الأهلي الكويتي في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية إلى 18٪ من إجمالي الأصول. وقد حافظ البنك الأهلي الكويتي على تصنيفاته بالدرجة الاستثمارية حيث حصل على الدرجة A+ وA2 من وكالات التصنيف الائتمانية الدولية مثل فيتش وموديز على التوالي.

39 فرعاً لـ«بيريوس ـ مصر» و1,3 مليار دولار اجمالي أصول البنك

تأسس بنك بيريوس ـ مصر في عام 1978 حيث كان في البداية باسم بنك الإسكندرية الكويت الدولي، وفي عام 1997 تمت إعادة تسميته باسم «البنك التجاري المصري». وبعد زيادة رأسماله بمبلغ 500 مليون جنيه مصري في مايو 2005، استحوذ بنك بيريوس ـ اليونان على نسبة 87,9٪ من أسهم البنك وقام بتغيير اسمه إلى بنك بيريوس ـ مصر.

وفي عام 2014، قام بنك بيريوس بزيادة نسبة استحواذه لتصبح حاليا 98,5٪ من أسهم البنك. يقدم بنك بيريوس ـ مصر الخدمات والأعمال المصرفية للعملاء من الشركات والأفراد وأعمال الخزانة والتأجير من خلال شركاته التابعة. وهو يعمل في جمهورية مصر العربية من خلال 39 فرعا، وأيضا من خلال شبكة الإنترنت ومركز خدمة العملاء. ويبلغ عدد موظفيه 915 موظفا كما في ديسمبر 2014، وبعد استكمال جهود إعادة الهيكلة التي قام بها بنك بيريوس ـ اليونان، سجل بنك بيريوس ـ مصر دخلا صافيا إيجابيا بلغ 2,8 مليون دولار و2,2 مليون دولار في نهاية السنة المالية 2014، وفي الربع الأول لعام 2015 على التوالي. وقد قام بنك بيريوس ـ مصر بزيادة إجمالي أصوله التي بلغت 1,3 مليار دولار. ويبلغ صافي القروض 0,6 مليار دولار، كما تبلغ ودائع العملاء 1,1 مليار دولار.

تقرير «الشال»

500 مليون دينار كلفة البديل الإستراتيجي سنوياً

تخريب القطاع النفطي أمر غير محتمل.. والمبدأ السائد الآن «من صادها عشى عياله»

أكد تقرير الشال الاقتصادي ان أساسات البديل الإستراتيجي الحقيقي ثلاثة، الأول هو معاقبة من تسبب في هذه الفوضى حتى تكون الإدارة العامة قدوة، والثاني، هو نظام ضريبة على الدخل بعد مستويات معلومة لتحقيق أقصى العدالة الممكنة وإصلاح الأحوال المضطربة للمالية العامة، والثالث هو وقف الهدر ومواجهة الفساد وفرض رقابة صارمة على كل استغلال للتكسب غير المشروع على حساب أصحاب الدخول الثابتة.

وذكر التقرير ان هناك جدلا يدور منذ زمن حول جهوزية بديل الحكومة الاستراتيجي، والمقصود هنا هو تعديل عام لمستويات الرواتب في القطاع العام بغرض المساواة بين الأعمال والرتب المختلفة في كل القطاع، وتشير معلومات أولية وغير رسمية إلى أن تكلفة البديل الاستراتيجي ستكون بحدود نصف مليار دينار كويتي سنويا، بالزيادة، لتغطية الزيادة المباشرة للرواتب، وغير المباشرة، أي أعباء التأمينات الاجتماعية. والخلفية التاريخية للحاجة إلى بديل، كانت تلك الفوضى العارمة التي أدت إلى قيام كل هيئة أو مهنة باستخدام ضغوط من أجل الدفع بتميزها في الكوادر عما عداها، ومن أمثلتها أساتذة التعليم العالي والمعلمون وقطاع النفط وحاليا القضاء.

عملية ترميم لأخطاء سياسية تعرض المستقبل للخطر

البديل غير قابل للاستدامة وسيؤدي إلى البطالة المقنعة

سيترتب عليه هجرة معاكسة من القطاع الخاص

تقديم خدمات التعليم والصحة والسكن يستحيل على المدى المتوسط والطويل

ورغم أن ما سنذكره ليس شعبيا، إلا أن مقترح الحكومة، ليس بديلا ولا إستراتيجيا، فالبديل هو خيار ضمن بدائل مختلفة تستقر على أفضلها من حيث المنافع التي يحققها، وبديلنا ليس كذلك، وليس استراتيجيا، لأنه ببساطة غير قابل للاستدامة.

هو ليس بديلا، لأن البدائل هي ما يحقق العدالة في الربط بين المكافأة والأداء، أي الإنتاجية، وأي بديل صحيح يفترض أن يكون بالاتجاهين ـأي الزيادة والخفضـ وفقا لذلك المعيار، وذلك ليس مطروحا.

وهو ليس بديلا لأنه مجرد عملية ترميم لأخطاء سياسية بالغت في المنح والعطايا، والبديل الحقيقي هو في معاقبة من أخطأ، وليس في تعريض المستقبل لخطر حقيقي من أجل التغطية على تلك الخطايا.

وهو ليس بديلا، لأن من نتائجه المؤكدة زيادة مغريات الوظيفة في القطاع العام المتخم بالبطالة المقنعة، ومن المؤكد أن تزداد وتيرة الهجرة المعاكسة من القطاع الخاص إلى العام.

وهو غير استراتيجي، لأن أهداف الاستراتيجيات هي ضمان الاستقرار والتفوق على المدى المتوسط إلى الطويل، وعند هذا المستوى من فاتورة الرواتب والأجور في القطاع العام، سيكون من المستحيل تقديم أي خدمات أساسية أخرى متفوقة مثل التعليم والصحة والسكن.

وهو غير استراتيجي، لأنه غير قابل للاستدامة حتى في أحوال سوق رائجة للنفط، وأصبح الآن عمره أقصر في ظل أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية الضعيفة، فلم يعد بالإمكان زيادة الإنفاق العام 5 أضعاف في 15 سنة كما حدث ما بين 2000ـ2015.

وهو غير قابل للاستدامة لأن كل قوة العمل المواطنة الحالية وبعد نحو 70 سنة من عمر النفط بحدود 420 ألف عامل، بينما سيتدفق إلى سوق العمل نحو 420 ألف عامل مواطن جديد بحدود 16 سنة قادمة، أي ان ارتفاع التكلفة مقابل مضاعفة تدفقات العمالة 4 أضعاف، سيؤدي حتما إلى صناعة بطالة سافرة وكبيرة قادمة. وأشار التقرير إلى أن أساسات البديل الإستراتيجي الحقيقي ثلاثة، الأول هو معاقبة من تسبب في هذه الفوضى حتى تكون الإدارة العامة قدوة، والثاني، هو نظام ضريبة على الدخل بعد مستويات معلومة لتحقيق أقصى العدالة الممكنة وإصلاح الأحوال المضطربة للمالية العامة، والثالث هو وقف الهدر ومواجهة الفساد وفرض رقابة صارمة على كل استغلال للتكسب غير المشروع على حساب أصحاب الدخول الثابتة.

● تفاصيل اخرى على موقع «الأنباء» الإلكتروني

ذكر تقرير الشال ان الموارد الطبيعية، ويمثلها في الكويت منفردا، النفط، هي نعمة إن أحسن التعامل معها، وهي نقمة أن أسيء التعامل معها، والنفط موردا وقطاعا، كان نعمة للكويت حتى غمسته الحكومة بأكمله في أتون السياسة. و في ظل مثل هذه الظروف، وتداعيات إحدى الأزمتين أكثر من كافية، يحتاج الأمر إلى كل التكاتف السياسي والفني لدعم الثقة في قطاع النفط وتفرغه لمواجهة التداعيات المحتملة للأزمتين المذكورتين، ولكن، ما حدث هو العكس، بارتكاب الحكومة خطأ جسيما ـأزمة ثالثةـ من زاويتي المبدأ والتوقيت. فقد تبنت محاولة انقلاب داخل القطاع ستفتته أكثر مما هو مفتت، وتمعن في غمسه في صراعاتها السياسية العقيمة، لمجرد أنها حكومة هشة لا تحتمل استقالة وزير آخر بعد فقدانها 4 وزراء. إنها حكومة تشتري استمرارها ولو ليوم إضافي واحد، بأي ثمن، حتى لو كان الثمن تخريب الضرع الموصل بشريان الحياة للبلد، فالحكومات الثابتة، لا تترك بعدها شيئا يمكن إصلاحه. لم يعد الطموح بأن تحقق الحكومة أهداف التنمية حتى مجرد أمل، فالحكومة عجزت عن إنشاء هيئة أسواق المال، وعجزت عن إنشاء مطار أو حتى نظافة حماماته، أو إنشاء جامعة أو مستشفى أو حتى إدارة شركة الخطوط الجوية، وغيرها كثير، وهو أمر مؤلم، ولكنها الحقيقة. وفي غياب أي إنجاز، أصبح أيضا مجرد الأمل في وقف تدهور ما تبقى مثل التعليم أو الخدمات الصحية أو حتى زحمة المرور وحصى الشوارع وصراع تسمياتها، طموحا غير مبرر أيضا، ولكن، أن يصل الأمر إلى تسارع تخريب القطاع الأهم، فمن المؤكد أنه أمر غير محتمل، فالمبدأ السائد أصبح من «صادها عشى عياله».

نمو متواضع لأرباح الشركات الكويتية

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت، رسميا، نتائج أعمالها عن الربع الأول 175 شركة، أو نحو 91,6٪ من عدد الشركات المدرجة البالغ 191 شركة، بعد استبعاد الشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 489,4 مليون دينار، وهو مستوى أعلى قليلا وبنسبة 0,03٪ عن مستوى أرباح الربع الأول من عام 2014 البالغ 489,2 مليون دينار كويتي، ولكنه تحسن كبير وبنحو 76,1٪، مقارنة بمستوى أرباح الربع الرابع من عام 2014، لنفس العينة، والذي بلغ نحو 277,9 مليون دينار، وهو مؤشر إيجابي، إذا انتظم مستوى تحقيق الأرباح حول هذا المستوى للأرباع الثلاثة القادمة. وحققت 5 قطاعات، من أصل 12 قطاعا نشطا، ارتفاعا في مستوى ربحيتها، مقارنة بأداء الربع الأول من عام 2014، أفضلها قطاع البنوك الذي رفع أرباحه من نحو 212,8 مليون دينار إلى نحو 242,3 مليون دينار كويتي، وثانيها قطاع الخدمات المالية الذي رفع أرباحه من نحو 31,9 مليون دينار إلى نحو 41,5 مليون دينار. بينما حقق قطاع الاتصالات أعلى نسبة تراجع في مستوى ربحيته بانخفاض من نحو 84,3 مليون دينار إلى نحو 54,1 مليون دينار، يليه قطاع الصناعة الذي حقق، ثاني أعلى نسبة تراجع، من نحو 58,5 مليون دينار إلى نحو 52,6 مليون دينار. وتشير نتائج الربع الأول من العام الحالي إلى تحسن أداء 145 شركة من ضمنها زادت 124 شركة مستوى أرباحها، وخفضت 21 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي ان 82,9٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء. وحققت 30 شركة هبوطا في مستوى أدائها، 12 شركة ضمنها انخفض مستوى أرباحها، بينما 18 شركة انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وأهمية تحسن الأداء لا تأتي من الأرقام المطلقة، فهي لا تعد كونها مؤشر على الاستمرار في الاتجاه الموجب، ولكن تأتي رغم الرياح المعاكسة، فالسوق النفطي ضعيف، والأحداث الجيوسياسية تطورت إلى الأسوأ، والوضع السياسي والإداري المحلي صعب، وحتى سيولة البورصة وأسعار أسهمها هبطا في الربع الأول من العام الحالي. لذلك ربما تكن البيئة العامة أفضل قليلا في الربع الثاني، فأسعار النفط ارتفعت وأصبحت أكثر استقرارا، والمخاوف من تطور الأوضاع الجيوسياسية إلى الأسوأ انحسرت قليلا.